طالبوها بإقرار أخرى تحسن من المستوى المعيشي وتحقق الرفاهية

نواب للحكومة: أي قوانين تمس جيب المواطن مرفوضة تماما

عبدالكريم الكندري

أسامة الزيد

السابر: كلما تقدمنا خطوتين معها وبدأت بوادر الإصلاح وجدنا تراجعا إلى المربع الأول

عبدالكريم الكندري: الحكومة لن تستطيع تمرير "الضرائب" أو الدين العام في ظل وجود الأغلبية

ماجد المطيري: نكررها مجدداً لن أوافق على فرض أي نوع من أنواع الضرائب على المواطنين

الرقيب: استعجال القوانين التي تزيد من عبء المواطن يقابله رحيل الحكومة غير مأسوف عليها

"التقدمية": نرفض التوجهات الحكومية النيوليبرالية باستعجال إقرار ضريبة القيمة المضافة

أثار ما تردد عن موضوع استعجال الحكومة مناقشة ملفات كالاتفاقيات الدولية مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية وقانون الدين العام ردود فعل نيابية وشعبية غاضبة، مؤكدين أن هذه القوانين التي تمس جيب المواطن لن تمر، مطالبين الحكومة بالتراجع عنها، والتوجه نحو تحسين عيشة المواطن.

في هذا الإطار أكد النائب مهند الساير رفضه مناقشة الملفات التي تمس جيب المواطن مثل الدين العام والضرائب وأنها سوف تكون مشروع صدام وأزمة، مبينا أن الأجدى بالحكومة أن تسعى لرفع مستوى معيشة المواطن.

وقال الساير في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة إنه لابد للشعب الكويتي أن يعلم تداعيات الأمور وما يحدث بين المجلس والحكومة خاصة بعد انتشار بعض المعلومات عن استعجال الحكومة بعض القوانين.

وأضاف أنه "في الوقت الذي كنا ننتظر من الحكومة المبادرة لتحسين معيشة المواطن والإصلاحات السياسية والاقتصادية، نجدها تستعجل بعض الامور كالاتفاقيات الدولية مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية وقانون الدين العام وهذا تكرار لنفس المشهد الذي تتبعه الحكومة".

وقال" كلما تقدمنا خطوتين مع الحكومة وبدأت بوادر الإصلاح وجدنا تراجعا إلى المربع الأول وهم يعلمون أن هذه المسائل مرفوضة في ظل تقاعس الحكومة عن الإصلاحات الجذرية في البلد".

ولفت إلى أنه رغم وجود تراجع سياسي واقتصادي واجتماعي على كل الأصعدة ، فإن المعلومات التي تأتي من الحكومة فيها مساس مباشر لجيب المواطن.

واضاف أن رئيس الحكومة سمو الشيخ أحمد النواف كان رئيساً للحكومة في مجلس 2022 واستعجلت الحكومة وقتها 9 قوانين تخص الذخائر والسجون وغيرها وكانت بعيدة هموم الناس وأولوياتهم، مضيفاً أن الحكومة اليوم تسير بذات الاتجاه دون معرفة السبب.

واشار الى ان "الحكومة منذ 11 سنة وهي تدرس قانون البديل الاستراتيجي ونحن نسعى لمعرفة المسؤول عن هذا القانون، لكن نجد الحكومة كل 6 أشهر تفتح نفس الملفات وهي الدين العام والضرائب" مؤكدا أن الاجدى هو رفع مستوى معيشة المواطن لا المساس بجيبه.

وقال" بعد ان أصبحت هذه الأمور ككرة النار كل وزير يقذفها على الآخر سأخاطب الشيخ احمد النواف بصفته رئيسا للوزراء وأقول إن تنحيك عن المواجهة وترك المجال للوزراء لن يعفيك عن المسؤولية".

وأكد "يجب ان لا تتذرع بالغطاء الشعبي لأنه مؤقت والشعب الكويتي ليس بشعب "طبال" ، وأن التفافهم حولك ناتج عن بوادر إصلاح ، ولكن إذا كان هناك تقاعس ومساس بجيوبهم من دون إصلاحات جذرية فسوف تكون مواجهتك مع نواب الامة".

وأفاد الساير انه "في فترة الصيف تم تقديم 4 قوانين كبداية للإصلاح، وهذا لا يعني أن الاصلاح يتوقف عند إقرارها رغم اهميتها".

وأشار إلى أن هناك قوانين لا تقل أهمية عن سابقتها وكان من المفترض من الحكومة الإعلان عنها مثل البديل الاستراتيجي والحد الأدني للأجور والمتقاعدين والإصلاحات السياسية والاقتصادية وليس طرح الدين العام وضريبة القيمة المضافة ومس جيب المواطن ، "لأن البلد تغرق". وبين أن "برنامج عمل الحكومة كان يتضمن هذه الملفات وكنا صريحين وطلبنا تأجيل هذه الملفات لأن الوضع الاقتصادي للبلد سيئ وليس لديكم إصلاحات اقتصادية".

وتساءل الساير" ما هي الأسس التي تجعلنا نوافق على هذه القوانين ؟ وتأخذون الأموال وتصرفونها بطريقة خاطئة".

وقال الساير مخاطبا رئيس الوزراء " الرصيد الشعبي الذي امتلكته امتلكه إخوانك رؤساء الوزراء الذين سبقوك وعليك رؤيتهم اليوم أين هم ومن الضروري ان تتعظ من هذه التجارب".

وأوضح" نحن استجوبنا صباح الخالد الذي لا يقل عنك شأنا ولا يتخير عنك إذا لم تكن لديك بوادر حقيقية للإصلاح"، مضيفا" نحن مسطرتنا واحدة والذي بيننا وبينكم مصلحة الشعب الكويتي عندها ينتهي كل شئ".

وأكد الساير "لسنا بحمائم سلام وستكون المحاسبة أسرع وأقوى مما تتخيلون وأسرع من قراراتكم".

وذكر الساير إلى أن مجلس الوزراء عقد 3 اجتماعات كانت نتيجتها مشروع ونترلاند وحديقة الصباحية وحديقة الشعب، متسائلا" هل هذا ما ينتظره الشعب الكويتي منكم".

وشدد الساير على أن "مصالح الشعب مسائل حساسة وهي الخط الذي بيننا وبينكم فإن تعديتموه فسنكون في مواجهة معكم".

وقال الساير" إذا الحكومة لم تتراجع عن هذه القوانين والإشاعات والمعلومات التي خرجت فهي تدق النعش الأخير في عمرها".

من جهته قال النائب د. عبدالكريم الكندري إن الأغلبية الموجودة في مجلس الأمة ليست أغلبية حكومية بل أغلبية شعبية لن تسمح بتمرير القوانين التي رفضها في السنوات العشر الماضية.

ولفت إلى أنه إن صح ما نشر في إحدى الصحف من أن الحكومة تستعجل مناقشة قوانين الاتفاقيات المتعلقة بالقيمة المضافة أو الضريبة الانتقائية أو الدين العام، فهذا معناه انتهاء التنسيق النيابي-الحكومي.

وأكد الكندري في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن إجازة الصيف لم تكن جيدة للمواطنين وأن حجم المعلومات والتسريبات والإشاعات التي تعصف بالبلد زادت من مستوى الحرارة الموجودة لدى الناس، والحرارة الداخلية زادت من الأخبار المفزعة التي تظهر في الإعلام.

وأشار الكندري إلى مانشيت صحيفة الجريدة، واصفاً إيها "بالقديم ومن الطراز القديم الذي كنا نراه في السنوات العشر الماضية، ولا يختلف أبدا عن المانشيتات التي كنا نراها في عهد حكومات سمو الشيخ جابر المبارك وسمو الشيخ صباح الخالد".

وقال إن مانشيت الصحيفة المعنون بـ"الحكومة تستعجل القيمة المضافة والانتقائية والدين العام"، مؤكداً إنه إن كان ما يشاع أو يتسرب أو يعلن عنه في الصحافة فهذا يعني أن الحكومة تمارس نفس النهج السابق".

وبين الكندري أن هذا الأمر يعني انتهاء التنسيق النيابي-الحكومي والتفريط في الدعم الشعبي اللامحدود الذي كان موجودا لدى الحكومة، وكذلك يعني خيبة أمل جديدة للناس الذي طالبوا النواب بالوقوف مع الحكومة.

وذكر الكندري" هذا إذا كانت المعلومات المنشورة صحيحة، إما إذا كانت هناك أطراف تصطنع القضايا للحكومة سواء باستخدام الأدوات المتاحة ومراكز القوى في الدولة، فأين إدارة الناطق الرسمي لتوضيح هذا الأمر، لماذا لا تبرروا وتوضحوا للناس حقيقة الأمر".

وأكد الكندري أن "الناس تنتظر منكم المعلومات لأنها مصدومة ولا تتخيل أن الحكومة بدلا من أن تناقش زيادة رواتب المتقاعدين والحد الأدنى لأجورهم والزيادات المعيشية والرواتب والبديل الاستراتيجي، تناقش قوانين لا تختلف عن قوانين العهد الماضي الذي حاربناه لمدة عشر سنوات".

ولفت إلى أن" المانشيتات صحيحة فهذه كارثة وإذا لم تكن صحيحة فهي أيضاً كارثة لأننا بهذا الشكل نكون أمام حكومة لا تستطيع الدفاع عن نفسها، فهل تنتظر النواب للدفاع عنها!".

وذكر الكندري" أنه قال في الجلسة أمام رئيس الحكومة أن التعاون التعاون معه كالقبض على الجمر، نحن كنا نحارب عشر سنوات حتى نصل إلى البلد ونسترد البرلمان، فنحن لسنا نعشق مسألة التعاون إذا كان الطرف الذي أمامنا جديرا بهذا الأمر".

وأكد أن الحكومة هي التي يجب أن تدعم هذا التعاون لأن الأصل أن الحكومة من الممكن أن تكون حالها حال الحكومات الأخرى، متسائلاً" أين الدعم الذي قدمه لكم البرلمان واللجنة التنسيقية التي شكلت".

وأعرب عن استغرابه من أن مجلس الوزراء يناقش قوانين الضريبة والدين العام، مؤكداً أن "هذه القوانين لن تمر في ظل وجود الأغلبية الشعبية في البرلمان، التي طلب الناس منها أن تتعاون مع حكومة كان ظاهرها في البداية أن تقوم بتحسين الأوضاع ومحاربة الفساد".

وأكد أن الأغلبية الموجودة في البرلمان اليوم ليست أغلبية حكومية بل هي أغلبية الناس، متعهدا بأن الحكومة لن تستطيع تمرير لا اتفاقية ولا الدين العام.

وذكر" هذه ليست أغلبيتكم بل أغلبية الشعب الذي خرج في يوم 6 يونيو وأوصلها إلى المجلس، وإن كان خلال العشر سنوات إصلاح فنحن آباؤه، الشعب هو الذي حارب في هذه السنوات وهو من انتزع مجلس الأمة وترك المساحة موجودة لكي تأتوا وتتعاونوا مع نواب المجلس والشعب والحصانة للحكومة هي حصانة شعبية".

وانتقد الكندري الحكومة بأنها بدون ناطق رسمي وتترك الدولة للإشاعات وقد تكون أخباراً حقيقية، في حين أن كل وزير لديه ناطق رسمي ومكتب إعلامي، متسائلا" لماذا تصمتون؟".

وقال" إذا كان الأمر واضحاً قولوها منذ البداية بأن النهج هو نفس النهج السابق وتغيرت الأسماء ولكن النهج واحد، ولكن الشعب واحد الذي تصدى لمحاولة استغلال البرلمان لقمع الناس ولن يتغير، الذي كان موجوداً في 2013 و2016 فهو موجود في 2023 ولن يتغير".

وفي الشأن الخارجي، قال الكندري مخاطباً وزير الخارجية" مضى يومان من صدور حكم المحكمة الاتحادية العراقية بإلغاء الاتفاقية المنظمة للملاحة البحرية بين الكويت والعراق في خور عبدالله ولم يخرج توضيح للناس".

وأضاف" نحن شعب لدينا مشكلة مع جار الشمال، فانظروا إلى الأخبار لديهم والفكرة التي يوصلونها هناك، قرارات الأمم المتحدة تحمينا ولكن هناك سلوك واضح تجاهنا".

وتساءل" ماذا تغير اليوم في ظل صدور حكم في عام 2014 بأن الاتفاقية دستورية" مطالباً الوزير بإصدار بيان لتطمين الشعب، وليس تصريحا صحافيا بأنك قمت بالاتصال بوزير الخارجية العراقي لتبادل الأحاديث الودية.

وبين " هناك شعب ينتظر معلومات عن موضوع بشأن جار غزا الكويت في يوم من الأيام، وهناك سلوك واضح بأن هناك تحركاً على الحدود، والمليارات لم تنفع معهم فلا تعتقد أن الكلام الطيب مع هذه المجموعة سيأتي بنتيجة".

وفي شأن غلاء الأسعار، قال الكندري" هناك حالة تضخم عالية وعجز حكومي عن ضبط الأسعار، ونشرت أحدى الصحف أن هناك توصيات من وزارة التجارة لمحاولة خصخصة الجمعيات التعاونية وإلغاء لجنة تثبيت الأسعار".

وذكر" بدلا من أن ينفي وزير التجارة، جاء رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبد الوهاب الفارس ونفى كل ما أثارته هذه الصحيفة، فكان لا بد أن يعلم أن ما نشرته الصحيفة هو رد على سؤال برلماني موجه من أحد النواب".

وقال" كان من باب أولى على رئيس الاتحاد أن يحمي الجمعيات من الخصخصة، لا أن يشكر وزيراً أرسل بالفعل إجابة برلمانية لأحد النواب بها تصورات ودراسات لخصخصة الجمعيات التعاونية التي هي في الأساس ليست ملك الحكومة".

وأكد الكندري " التنسيق النيابي الحكومي لتمرير القوانين لا يعني أن الأغلبية البرلمانية الموجودة اليوم هي أغلبية حكومية بل هي أغلبية شعبية، والشعب يحكم وهو من سيقرر هل النهج لا زال نفس النهج السابق فسيتصدى للنهج مهما كانت الأسماء".

وذكر" أما إذا كانت الحكومة تصارع مجاميع وقوى سياسية رافضة لما يحدث فعليها أن تكون شجاعة وتخرج وتوضح للناس الرصيد الشعبي موجود لدى الناس وليس النواب، فلا تحسبون أرقاماً داخل القاعة بل احسبوا مدى رضا الناس، ومن يقول أن الشعب راض الفترة الماضية فهو "يقص عليكم"".

بدوره قال النائب ماجد مساعد المطيري «نكررها مجدداً، لن أوافق على فرض أي نوع من أنواع الضرائب على المواطنين، ومن المفترض على الحكومة إيجاد مصادر دخل أخرى بعيداً عن جيب المواطن».

من جهته قال النائب محمد عوض الرقيب إن «استعجال القوانين التي تزيد من عبئ المواطن، يقابله استعجال برحيل الحكومة غير مأسوف عليها، مواقفنا ثابتة لن نقبل بمساس جيب المواطن».

من ناحيتها أكدت الحركة التقدمية الكويتية رفضها لما أسمته التوجهات الحكومية النيوليبرالية باستعجال إقرار ضريبة القيمة المضافة وتأكيد توصيتي إلغاء قرار تثبيت الأسعار وخصخصة «التعاونيات».

وقالت الحركة في بيان صحافي «على خلاف ماجاء في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر 2023 – 2027، فقد نشرت الصحف المحلية معلومات عن توجهات حكومية خطيرة ذات طابع رأسمالي نيوليبرالي تستهدف من جهة المساس بمستوى معيشة الغالبية الساحقة من المواطنين والسكان ذوي الدخول المتدنية وكذلك الطبقة المتوسطة؛ وتخدم من جهة أخرى المصالح الطبقية الضيقة للقلّة الرأسمالية الطفيلية المتنفذة».

وبينت الحركة أن هذه التوجهات الحكومية الخطيرة تتمثّل في:

1 – توجّه الحكومة للطلب من مجلس الأمة استعجال إقرار مشروع قانون الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المحالة منذ العام 2017 إلى مجلس الأمة، وذلك على الرغم من عدم ورود ضريبة القيمة المضافة ضمن برنامج عمل الحكومة، الذي يفترض أن يكون مرجعا لتحديد نهج الحكومة وتوجهاتها وسياساتها والبرامج التي تسعى لتنفيذها والقوانين التي تسعى لإقرارها، وكذلك على الرغم من عدم إدراج مشروع قانون اتفاقية ضريبة القيمة المضافة ضمن قائمة المتطلبات التشريعية لتنفيذ برنامج عمل الحكومة المتضمنة 30 مشروعاً بقانون... ما يثير الاستغراب حول دوافع هذا الاستعجال لمشروع قانون الاتفاقية الخليجية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، ويكشف أنّ الهدف منه هو التمهيد لفرض هذه الضريبة غير العادلة اجتماعياً، والتي لا تميز بشكل عام بين المستهلك الثري والفقير.

2- تأكيد وزير التجارة والصناعة في إجابته عن أحد الأسئلة البرلمانية الموجهة إليه على التوصية الحكومية الأخرى المناطة بوزارة التجارة لإلغاء قرارها رقم 67 لسنة 202 بتثبيت الأسعار، وذلك استجابة للضغوط المتكررة من غرفة التجارة، ما يفتح الباب أمام موجة جديدة من التضخم والغلاء، بينما المطلوب وفقاً لمصالح الغالبية الساحقة من المواطنين والسكان من ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة هو إيجاد ضمانات تحدّ من الزيادة المتواصلة لأسعار السلع الأساسية، ابتداء بضبط حد أعلى للربح بعد احتساب كلفة الاستيراد، ووضع سياسة لأسعار السلع الأساسية تقوم على أساس المراقبة الصارمة، وإشراك المجتمع المدني وجهاته المعنية بحماية المستهلك وإعطائه صلاحيات الرقابة الفعالة للتصدي لرفع الأسعار.

3- تأكيد الوزير ذاته في تلك الإجابة على التوصية الحكومية المناطة بمجلس الوزراء ووزارة الشؤون الاجتماعية بتبني نماذج لخصخصة الجمعيات التعاونية، وهي توصية من شأنها تصفية القطاع التعاوني الذي يتولى نحو 70 في المئة من تجارة التجزئة في الكويت، وتحويل الملكية التعاونية من ملكية اجتماعية إلى ملكية القطاع الخاص، بالتجاوز على ما قرره الدستور بأن تدعم الدولة التعاون.

وشددت الحركة على رفض هذه التوجهات الحكومية «المتعارضة مع مصالح الغالبية الساحقة من المواطنين والسكان من ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة، والمتناغمة مع المصالح الطبقية الضيقة للقلّة الرأسمالية المتنفذة»

ودعت «التقدمية» الحركة النقابية العمالية والحركة التعاونية والجمعيات المهنية والقوى الشعبية عموماً إلى التصدي لها، مطالبة أعضاء مجلس الأمة بالقيام بمسؤولياتهم الدستورية في الاعتراض على استعجال مشروع قانون الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة وعلى التوصيات الحكومية بإلغاء قرار تثبيت الأسعار وخصخصة الجمعيات التعاونية، واستعجال قوانين وقرارات تستهدف تحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

مهند الساير

الحركة التقدمية الكويتية
KUWAITI PROGRESSIVE MOVEMENT
الحركة التقدمية